الأمم المتحدة

A/HRC/S-29/L.1

الجمعية العامة

Distr.: Limited
12 February 2021
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرون

12 شباط/فبراير 2021

إسبانيا، أستراليا*، إستونيا*، ألمانيا، أيرلندا*، آيسلندا*، إيطاليا، البرتغال*، بلجيكا*، بلغاريا، بولندا، تركيا*، تشيكيا، جمهورية كوريا، الدانمرك، رومانيا*، سلوفاكيا، سلوفينيا*، السويد*، سويسرا*، فرنسا، فنلندا*، قبرص*، كرواتيا*، كندا*، لاتفيا*، لكسمبرغ*، ليتوانيا*، ليختنشتاين*، مالطة*، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو*، النرويج*، النمسا، نيوزيلندا*، هنغاريا*، هولندا، اليونان*: مشروع قرار

د إ-29/... آثار الأزمة في ميانمار على حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ويعيد تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويشير إلى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وإلى الصكوك الأخرى ذات الصلة،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء إعلان حالة الطوارئ التي فرضها العسكريون في ميانمار في 1 شباط/فبراير 2021، و إزاء فرض المادة 144 من قانون الإجراءات الجنائية،

وإذ يعرب عن استنائه الشديد من الاحتجاز التعسفي لأعضاء الحكومة المنتخبين ديمقراطياً، بمن فيهم مستشارة الدولة أونغ سان سو تشي والرئيس وين ميينت، والزعماء السياسيين والمسؤولين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام والنشطاء والمستشارين المحليين والأجانب وغيرهم،

وإذ يعرب عن القلق إزاء مضايقة أفراد المجتمع المدني والصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام والفاعلين الدينيين وفرض القيود عليهم والاعتداء عليهم، وإزاء تقييد الإنترنت والاتصالات ووسائط التواصل الاجتماعي مما يحد من إمكانية الوصول إلى المعلومات، وتقييد الحق في حرية الرأي والتعبير والدين أو المعتقد وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي،

وإذ يشدد على تحمُّل الدول المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وعلى ضرورة احترام العسكريين وقوات الأمن والسلطات الأخرى في ميانمار الحق في التجمع السلمي، والامتناع عن استخدام أي قوة غير ضرورية أو مفرطة ضد الجمهور،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يشدد أيضاً على ضرورة مواصلة تقديم الدعم لعملية الانتقال الديمقراطي في ميانمار، وإذ يؤكد الحاجة إلى دعم المؤسسات والعمليات الديمقراطية والامتناع عن العنف والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء استمرار ورود تقارير عن انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان في ميانمار، بما في ذلك ضد مسلمي الروهينغيا والأقليات الأخرى،

وإذ يشير إلى العمليات الجارية لضمان العدالة والمساءلة فيما يتعلق بالجرائم المدعى ارتكابها ضد مسلمي الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار،

وإذ يؤكد من جديد التزامه الشديد بسيادة ميانمار واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ووحدتها،

وإذ يكرر تأكيد دعمه القوي للمنظمات الإقليمية، ولا سيما رابطة أمم جنوب شرق آسيا، لما تتخذه من مبادرات وما تبذله من جهود للاستجابة للتطورات الأخيرة في ميانمار، وإذ يرحب بالبيان الذي أدلى به رئيس الرابطة في 1 شباط/فبراير وأشار فيه إلى مقاصد ميثاق الرابطة ومبادئه، بما في ذلك التقيد بمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد، واحترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ يحيط علماً بالبيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن في 4 شباط/فبراير 2021 بشأن الحالة في ميانمار،

1- *يعرب عن استيائه الشديد* من عزل الحكومة التي انتخبها شعب ميانمار بطريقة ديمقراطية في الانتخابات العامة التي أجريت في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ومن تعليق ولايات أعضاء جميع البرلمانات، ويدعو إلى إعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطياً؛

2- *يدعو إلى التعجيل* بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفاً، بمن فيهم مستشارة الدولة أونغ سان سو تشي والرئيس وين ميينت وغيرهما، ورفع حالة الطوارئ؛

3- *يحث بقوة* العسكريين وقوات الأمن والسلطات الأخرى في ميانمار على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن أي استخدام للعنف ضد المحتجين السلميين، واحترام الحق في التجمع السلمي؛

4- *يدعو بقوة* العسكريين وقوات الأمن والسلطات الأخرى في ميانمار إلى اتخاذ خطوات فورية لحماية الحق في حرية الرأي والتعبير والدين أو المعتقد وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وضمان قدرة أفراد منظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام على العمل بحرية ومن دون خوف من العنف أو المضايقة أو الترهيب؛

5- *يدعو* إلى الرفع الفوري والدائم للقيود المفروضة على الإنترنت والاتصالات ووسائط التواصل الاجتماعي، وتجنب مزيد من الانتهاكات للحق في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك حرية التماس المعلومات وتلقيها ونقلها، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

6- *يدعو أيضاً* إلى تمكين منظمات المساعدة الإنسانية من الوصول الآمن ومن دون عوائق إلى جميع المحتاجين، بإجراءات تشمل إعادة تسيير رحلات الأمم المتحدة الجوية للإغاثة؛

7- *يشجع بقوة* على مواصلة الحوار والمصالحة وفقاً لإرادة شعب ميانمار، ويشير إلى دور المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار في هذا الصدد؛

8- *يشدد* على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للأزمة في ولاية راخين وتهيئة الظروف اللازمة لعودة المشردين، بمن فيهم مسلمو الروهينغيا والأقليات الأخرى، عودة آمنة وطوعية ومستدامة وكريمة؛

9- *يدعو* إلى التعاون الكامل مع المكلفين بولايات في إطار الأمم المتحدة ومع آليات حقوق الإنسان التابعة لها، بما يشمل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وإتاحة إمكانية وصول هذه الجهات الكامل ومن دون قيود؛

10- *يطلب* إلى المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار أن يقيّم الحالة الراهنة لحقوق الإنسان وأن يرصد تنفيذ هذا القرار، بوسائل منها التماس زيارة عاجلة إلى ميانمار، وأن يقدم تحديثاً شفوياً في إطار جلسته التحاورية مع مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والأربعين، وأن يقدم توصيات بشأن الخطوات الإضافية اللازمة لمعالجة الأزمة الراهنة؛

11- *يطلب* إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تواصل رصد وتقييم الحالة العامة لحقوق الإنسان في ميانمار، بما في ذلك الشواغل المبرَزة في هذا القرار، وأن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان تحديثاً شفوياً في دورته السابعة والأربعين، وتقريراً شاملاً في دورته الثامنة والأربعين، تعقبهما جلستا تحاور معززتان؛

12- *يطلب* إلى الأمين العام والمفوضة السامية أن يزودا المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار بمزيد من المساعدة والموارد والخبرات اللازمة لتمكينه من الوفاء التام بولايته؛

13- *يقرر* إبقاء هذه المسألة قيد نظره.